

302577 - حول صحة الأثر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه لو عثرت بغلة في طريق العراق لسألني الله عنها ..

السؤال

ما صحة الأثر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه : " لو عثرت بغلة في طريق العراق لسألني الله عنها لم لم تصلح لها الطريق يا عمر ؟ "

ملخص الإجابة

هذا الأثر باللفظ المشهور، المتداول بين الناس: لم نقف له على أصل.

وقد روي عنه بلفظ آخر معناه قريب من هذا المعنى .

وهذا اللفظ هو : " لو أن جملاً أو قال شاة أو قال حملاً ، هلك بشط الفرات ، لخشيت أن يسألني الله عنه " .

وهذا الأثر بهذا اللفظ روي من عدة طرق ، لا يخلو إسناد كل واحد منها من ضعف ، إلا أنها تتقوى بمجموع الطرق

فالذي يظهر أن الأثر، باللفظ الثاني: حسن بمجموع طرقه إن شاء الله .

الإجابة المفصلة

الحمد لله.

من مشهور الأقوال المأثورة، عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، أنه قال:

" لو عثرت بغلة في العراق ، لسألني الله - أو قال: لخفت أن يسألني الله - عنها : لِمَ لَمْ تصلح لها الطريق يا عمر " ؟! .

لم نقف عليه بإسناد قط ، لا صحيح ولا ضعيف !!

وقد روي عنه بلفظ آخر معناه قريب من هذا المعنى .

وهذا اللفظ هو : " لو أن جملاً أو قال شاة أو قال حملاً ، هلك بشط الفرات ، لخشيت أن يسألني الله عنه " .

وهذا الأثر بهذا اللفظ روي من عدة طرق ، لا يخلو إسناد كل واحد منها من ضعف ، إلا أنها تتقوى بمجموع الطرق ، وبيان ذلك كما يلي :

الطريق الأول :

أخرجه ابن أبي شيبه في "المصنف" (34486) ، والخلال في "السنة" (396) ، من طريق أسامة بن زيد ، عن الزُّهْرِيِّ ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ، قَالَ : " كَانَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ يَسْعَوْنَ بِسَعْدِ إِلَى عُمَرَ ، فَقَالَ عُمَرُ : "لَأُبَدِّلَنَّكُمْ حَتَّى تَرْضَوْنَ ، وَلَوْ هَلَكَ حَمَلٌ مِنْ وَلَدِ الضَّانِّ عَلَى شَاطِئِ الْفُرَاتِ ، ضَائِعًا ؛ لَخَشِيتُ أَنْ يَسْأَلَنِي اللَّهُ عَنْهُ " .

وهذا الطريق فيه علتان :

الأولى : فيه أسامة بن زيد الليثي ، وقد تكلم فيه لأجل سوء حفظه ، ولذا قال ابن حجر في "التقريب" (317) : " صدوق يهم " . انتهى ، ولكن يقبل حديثه في المتابعات والشواهد ، ولذا قال الذهبي في "تاريخ الإسلام" (4/23) : " وَقَدْ يَرْتَقِي حَدِيثَهُ إِلَى رُتْبَةِ الْحَسَنِ " . انتهى

الثانية : الانقطاع بين حميد بن عبد الرحمن وعمر بن الخطاب رضي الله عنه .

قال العلائي في "جامع التحصيل" (145) : " روى عن عمر رضي الله عنه ، وكأنه مرسل " . انتهى . وقال الذهبي في "تاريخ الإسلام" (2/1085) : " قيل : إنه أدرك عمر ، والصحيح أنه لَمْ يُدْرِكْهُ " انتهى .

الطريق الثاني :

أخرجه أبو نعيم في "حلية الأولياء" (1/53) ، من طريق عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ الْحَرَّانِيِّ ، ثنا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَابِلِيُّ ، ثنا الْأَوْزَاعِيُّ ، حَدَّثَنِي دَاوُدُ بْنُ عَلِيٍّ ، قَالَ : قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ : " لَوْ مَاتَتْ شَاةٌ عَلَى شَطِّ الْفُرَاتِ ضَائِعَةً ، لَطَنَنْتُ أَنْ اللَّهُ تَعَالَى سَأَلَنِي عَنْهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ " .

وهذا الطريق فيه ثلاث علل :

الأولى : فيه : يحيى بن عبد الله البابلي ، فيه ضعف ، قال فيه الذهبي في "الكاشف" (6197) : " لين " . انتهى ، وقال ابن حجر في "التقريب" (7585) : " ضعيف " انتهى .

الثانية : فيه : داود بن علي بن عبد الله بن عباس ، فيه ضعف أيضا ، إلا أنه لا يترك حديثه ، ولذا قال ابن عدي في "الكامل" (3/560) : " وعندني : أنه لا بأس برواياته ، عن أبيه ، عَنْ جَدِّهِ ؛ فإِنْ عَامَةً مَا يَرْوِيهِ ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ " . انتهى .

الثالثة : الانقطاع بين داود بن علي وعمر بن الخطاب ، فإنه لم يدركه .

الطريق الثالث :

أخرجه ابن سعد في "الطبقات" (3/350)، من طريق مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ قَالَ: حَدَّثَنِي عَاصِمُ بْنُ عُمَرَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَاطِبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عُمَرَ قَالَ: " لَوْ مَاتَ جَمَلٌ ضِيَاعًا عَلَى شَطِّ الْفُرَاتِ لَخَشِيتُ أَنْ يَسْأَلَنِي اللَّهُ عَنْهُ " .

وفي إسناده الواقدي محمد بن عمر، وهو متروك .

الطريق الرابع :

أخرجه مسدد في "مسنده" كما في "المطالب العالوية" (3988) ، ومن طريق ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (44/355) ، من طريق إسماعيل بن إبراهيم ، قال ثنا يونس ، عن الحسن ، قال : قال عمر : " لو مات جمل في عملي ضياعا ، خشيت أن يسألني الله عنه " .

ورجاله ثقات ، إلا أن فيه انقطاعا ، حيث إن الحسن البصري ولد لسنتين بقيتا من خلافة عمر بن الخطاب ، فروايته عنه منقطعة .

الطريق الخامس :

أخرجه الطبري في "تاريخه" (4/202) ، من طريق ابن وهب ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خَطَبَ النَّاسَ ، فَقَالَ: " وَالَّذِي بَعَثَ مُحَمَّدًا بِالْحَقِّ ، لَوْ أَنَّ جَمَلًا هَلَكَ ضِيَاعًا بِشَطِّ الْفُرَاتِ ، خَشِيتُ أَنْ يَسْأَلَ اللَّهُ عَنْهُ آلَ الْخَطَّابِ " .

وهذا فيه : عبد الرحمن بن زيد بن أسلم ، ضعيف سيء الحفظ ، إلا أنه كذلك لم يترك .

قال ابن عدي في "الكامل" (5/448) : " وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ : لَهُ أَحَادِيثُ حَسَنَاتٌ ، وَقَدْ رَوَى عَنْهُ كَمَا ذَكَرْتُ : يُؤْنَسُ بْنُ عُبَيْدٍ وَسَفِيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، حَدِيثَيْنِ . وَرَوَى مَعْتَمِرٌ عَنْ آخِرِ عَمَلِهِ ، وَهُوَ مِمَّنْ احْتَمَلَهُ النَّاسُ ، وَصَدَقَهُ بَعْضُهُمْ ، وَهُوَ مِمَّنْ يَكْتُبُ حَدِيثَهُ " . انتهى .

فمما سبق :

يتبين أن جميع طرق هذا الأثر لا تخلو من ضعف ، إلا أنها تقوي بعضها بعضا ، فالذي يظهر أن الأثر، باللفظ الثاني: حسن

بمجموع طرقه إن شاء الله .

وأما باللفظ المشهور، المتداول بين الناس: فلم نقف له على أصل.

والله أعلم .